

## مواطن التنمية على الخريطة المصرية والسياسات الملائمة لها

أ.م.د. راوية محمد عجلان

كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة

قسم التنمية الإقليمية

### ١- ملخص البحث :

يتركز معظم السكان في مصر على شريط ضيق على إمتداد النهر ودلتاه بينما تتحلل الكثافة بشدة وبشكل ملحوظ كلما إبتعدنا عن الوادي والدلتا .  
إلا أننا على ضوء دراسة عوامل النمو من مواقع وموارد طبيعية ومادية وبشرية نستطيع أن نلاحظ انتشار الموارد الطبيعية على مجمل أراضي القطر المصري .  
كما أن هناك بعد مكاني فيما بين الأقاليم وداخلها . وهذا البعد المكاني يعتمد على الاختلاف في توزيع الثروة على الأقاليم المختلفة ، وليس الموارد الطبيعية فقط وإنما أيضاً الطريقة التي تنتزع بها الخدمات الإستثمارات كافة . هذه العلاقة بين الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية الكامنة في كل إقليم وبين سياسات التنمية الإقليمية هو ما تحاول هذه الورقة تبينه من خلال المنهجية التالية :

- نقد وتحليل لتقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم اقتصادية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ومقارنته بتقسيم وزارة التخطيط في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ وفقاً لإمكانيات وموارد الأقاليم الطبيعية والبشرية
- دراسة العلاقة بين التوزيع المكاني للسكان ومواقع الموارد حيث من الطبيعي وجود تناسب بين التوزيع المكاني للسكان والتوزيع المكاني للموارد - فهل هذه هي الحالة المصرية أم أن هناك خلل في هذه العلاقة ؟
- البحث عن مواطن التنمية على الخريطة المصرية والسياسات الملائمة لها حيث أن عوامل النمو من مواقع وموارد طبيعية ومادية وبشرية هل التي يجب أن تحسم منهج تقسيم الحيز القومي إلى مناطق مختلفة .
- استكشاف مواطن التنمية على أطراف القطر المصري حيث أن توافر مقومات التنمية في هذه المناطق يمثل أهمية كبيرة في إمكانية مساهمته من عدمها في تعديل الخلل في العلاقة بين التوزيع المكاني للسكان ومواقع الموارد .

### ٢- البعد الإقليمي كمدخل من المداخل الرئيسية للتنمية

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٩٥ لسنة ١٩٧٧) بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى ٨ أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات للتخطيط الإقليمي (نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٤٥ في ١٠ نوفمبر